كلمة ونص

يونس خلف

الإدارة المحلية والمرحلة الواعدة

مع اقتراب نهاية الدورة الحالية للإدارة المحلية والاستعداد لمرحلة جديدة من الانتخابات ثم العمل في ظروف تتطلب الارتقاء بمستوى الأداء في مختلف الجوانب الخدمية والإنتاجية، يبدو الأمر بحاجة إلى وقفة مع الذات للتأمل والمراجعة، أين كنا.. وأين أصبحنا؟ ما نقاط القوة المتاحة كي نبني عليها وما نقاط الضعف كي نتجاوزها؟ والمراجعة المطلوبة هي بطريقة تحليلية موضوعية نقدية تهدف إلى تسليط الضوء على نقاط الضعف في مجال الإدارة العامة سواء أكان ذلك لجهة التنظيم الإداريّ أم لجهة الإطار القانونيّ أم الصعوبات التي تعترض التطبيق العملي، ومَن ثم تقديم المقترحات التي قد تساعد على الوصول إلى واقع أفضل مما هو عليه الحال. ولعلّ من بين أهم الأمور التي تحتاج إلى مراجعة ودراسة موضوع الخطة المحلية التي تعتبر الأساس لتنمية الموارد في الرقعة الجغرافية المحددة لها وفقاً لما يحدده أصحاب الشأن في التخطيط والبرمجة لهذه الخطة.. وإذا كان من ميزات هذه الخطة أنها تعتمد على تبني خطة محلية، إلا أن أهم ما يجب توافره فيها ويميزها الرؤية الإستراتيجية طويلة الأمد عندما تلخص اتجاهات التطور في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والريفية والالتزام بكل القواعد والمعايير التي تخضع لها الخطة، بما في ذلك معايير اختيار المشاريع ونظم التقييم والمتابعة وإعداد تحليل للواقع الراهن الذي يشمل مختلف جوانب الحياة، واعتماد النهج التشاركي بصياغة الأهداف من خلال تشكيل فرق عمل تضم مختلف الفعاليات، واستخلاص الأهداف من خلال الحوار البنّاء مع مختلف شرائح المجتمع حيث تشمل الخطة أهدافاً بعيدة المدى وأهدافاً فرعية وسياسات تترجم إلى برامج ومشاريع تؤدي إلى تحقيق الأهداف، إضافة إلى الأخذ بالحسبان تحقيق التكامل والتنسيق بتنفيذ المشاريع ذات الصفة الإقليمية وفقاً لخصوصية كل جغرافية والإمكانات المتوافرة فيها، إضافة إلى أهمية تقريب القرارات العامة من الناس وتشجيع النمو المتوازن والمتكافئ إذ إن اللامركزيّة تعطي الشعب دوراً مهماً في عملية صنع القرار وتتطلب توافقاً وطنياً على خطط التنمية، كما تسمح اللامركزية باعتماد برنامج للتنمية الوطنية أكثر عقلانية نظراً لاختلاف الحاجات والفرص باختلاف المناطق فقد تكون هناك حاجة إلى المساكن وتحسين البنية التحتية في بعض المناطق بينما تشتد الحاجة في مناطق أخرى إلى استثمارات أخرى.

ولعل من بين المؤشرات التي تسهم في نجاح التنمية وتطوير الخدمات استثمار الإمكانات بالشكل الأمثل والمشاركة الفاعلة للمجتمع المحلي والمحفزة للنمو الاقتصادي والجديرة بتحويل المنطقة المستهدفة في الخطط والبرامج إلى قطب تنموي، والارتقاء بنوعية الخدمات والمرافق والبنى التحتية ما يحقق تأمين الشروط المعيشية اللائقة للسكان لأن ذلك يحفزهم على الإسهام في عملية التنمية.

وعندما يعتمد نجاح أي عمل على الكفاءة في التخطيط ودراسة المشاريع قبل إدراجها في الخطة من جميع النواحي الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنسيق بين الوحدات الإدارية ومختلف القطاعات الأخرى، فإن النتائج تكون منسجمة ومتوافقة مع المقدمات لكن الإشكالية تبقى في الكوادر التي تخطط ومدى توافر الكفاءات في مواقعها المناسبة وقبل ذلك تهيئة هذه الكوادر وتأهيلها وفقاً لمتطلبات عملية التنمية، وهنا نلاحظ أنه بالنظر إلى واقع الكفاءات في مؤسساتنا الخدمية والإنتاجية نجد نقصاً كبيراً في هذه الكفاءات، وهناك البعض من الدوائر والمؤسسات تفتقر إلى المتخصصين في مجال عملها الأمر الذي يتطلب المزيد من الاهتمام بتنمية الكوادر البشرية وتأهيل الكوادر القادرة على قيادة عملية التنمية.

إننا على موعد مع مرحلة جديدة من الإدارة المحلية يفترض أن تكون مهامها واعدة وهنا لعله من المفيد التذكير بما أكد عليه السيد الرئيس بشار الأسد في اجتماعه مع رؤساء المجالس المحلية في الشهر الثاني من عام ٢٠١٩، عندما اعتبر (أن جوهر ما يهدف إليه قانون الإدارة المحلية هو تحقيق التوازن التنموي بين المناطق من خلال إعطاء الوحدات المحلية الصلاحيات لتطوير مناطقها اقتصادياً وعمرانياً وثقافياً وخدمياً وما يعنيه ذلك من مساهمة في رفع المستوى المعيشي للمواطنين عبر تأسيس المشاريع وخلق فرص العمل، إضافة إلى تخفيف الأعباء عنهم من خلال تقديم الخدمات لهم محلياً وخاصة في المناطق النائية والبعيدة عن مراكز المدن، وتوسيع المشاركة في تنمية المجتمع المحلي الذي يقوم بتحديد احتياجاته وإدارة موارده كما يقوم المواطن بعملية الرقابة على أداء مؤسسات الإدارة المحلية وتصويب أي خلل يصيب عملها، وهذا يعني توسيع شراكة المواطن مع مؤسسات الدولة في صنع القرار والذي من شأنه أن ينمي لديه المعرفة بمشاكل المؤسسات ويعطيه القدرة على اقتراح الحلول العملية بدلاً من انتظار الحل واقتصاره على ما يطرحه المسؤول).

انقطاع دواء التلاسيميا يهدد حياة نحو ٦٠٠ مريض بحمص

خولة القبة لـ«الوطن»: لم يصلنا الدواء منذ ٤ أشهر وتوفيره بعهدة الوزارة

حمص- نبال إبراهيم

تحدث العشرات من مرضى التلاسيميا في حمص لـ«الوطن» عن معاناتهم من انقطاع دوائهم الذي يحتاجونه بشكل يومي منذ نحو ٦ أشهر وعدم توافره في مركز التلاسيميا، ما يجعل حياتهم مهددة مع تناول أدويتهم منذ فترة طويلة، لافتين إلى أن انقطاع الجرعة ليوم واحد قد يحدث مضاعفات خطيرة على المريض وقد تصل لوفاته في حال انقطاعها مدة طويلة على «حد قولهم».

وأشار المشتكون إلى أن جرعات دوائهم (خالبات الحديد) تعمل على إزالة تراكم الحديد في الجسم الناتج عن نقل الدم بشكل مستمر ولفترات طويلة، وأن الانقطاع عن الجرعات يؤدي إلى تراجع بأداء بعض أعضاء الجسم وخاصةً القلب نتيجة تراكم الحديد، مشددين على ضرورة توافر هذا الدواء الذي يحتاجه المئات من المرضى في مركز التلاسيميا بالسرعة القصوى.

ولفت المشتكون إلى عدم توافر هذا الدواء بشكل دائم في صيدليات المحافظة، وفي حال توافره فهو بأبهظ الثمن حيث يصل ثمن العلبة منه إلى ما يزيد على ١٢٠ ألف ليرة سورية وهي لا تكفي المريض سوى لشهر أو أقل، ما يرهق المرضى وأهاليهم مادياً بشكل يفوق قدرتهم الشرائية بشكل كبير، علاوةً على عدم فعالية هذا الدواء بالمقارنة مع الدواء الذي توفره وزارة الصحة في مراكز التلاسيميا.

بدورها أكدت رئيسة مركز التلاسيميا بحمص الدكتورة خولة القبة لـ«الوطن» عدم توافر دواء مرضى التلاسيميا في المركز منذ ٤ أشهر لعدم وصول أي دفعة جديدة من هذا الدواء للمركز من وزارة الصحة، لافتةً إلى أن المركز استلم منذ نحو ٦ أشهر حصة من هذا الدواء وتم توزيعها على المرضى الذين راجعوا المركز خلال شهرين ولم يتبق منها شيء حالياً.

وأوضحت أن المركز يستلم مخصصات محافظة حمص من هذا الدواء بشكل ربعي أي كل ثلاثة أشهر، إلا أن الكميات الواردة من الوزارة لم تكن كافية لجميع المرضى الذين يصل عددهم في المحافظة إلى نحو ٦٠٠ مريض منهم أكثر من ٥٠٠ مريض يحتاجون للدواء بشكل يومي، مؤكدة إرسال العديد من الكتب والمراسلات إلى الوزارة حول عدم توافر هذا الدواء وأن موضوع توفيره هو بعهدة الوزارة لكون هذا الدواء مستورداً وهو خاضع للعقوبات والإجراءات الأحادية القسرية التي تفرضها الدول الغربية على البلد.

وأشارت الدكتورة القبة إلى الخطورة الكبيرة التي قد تحدث على مرضى التلاسيميا نتيجة لانقطاعهم عن الجرعات الدوائية لفترات طويلة، والتي قد تصل إلى تهديد حياتهم، مؤكدةً أنه لم يصل المركز أي معلومات عن حدوث حالات وفاة لمرضى بسبب انقطاعهم عن الدواء حتى تاريخه.

ولفتت إلى وجود ترخيص لأحد معامل الأدوية الوطنية، إلا أن الكميات المنتجة قليلة ولا تغطي حاجة المرضى على الإطلاق، كاشفةً عن أن هناك محاولات متواصلة ومستمرة لتأمين هذا الدواء في القريب العاجل من قبل الوزارة.

الشيخ: الوضع جيد والمخصصات كافية

٣ آلاف سرفيس تمت مخالفتها في ريف دمشق لبيعها مخصصاتها من المازوت منذ تطبيق آلية سحب بطاقة المحروقات

محمد منار حميجو

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة ريف دمشق عامر خلف أنه تمت مخالفة نحو ٣ آلاف سرفيس منذ تطبيق آلية سحب بطاقات المحروقات من السرافيس المخالفة التي تبيع مخصصاتها من المحروقات وعدم التزامها على الخط، موضحاً أنه يتم سحب البطاقة من السرفيس المخالف لمدة ١٥ يوماً، ومن ثم تتم إعادتها له بعدما يكتب تعهد بعدم بيع مخصصاته وأنه سوف يلتزم بعمله على الخط.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين خلف أن محافظة ريف دمشق تعد أول محافظة لجأت إلى سحب بطاقة المحروقات من سائق السرفيس الذي يبيع مخصصاته من المحروقات وعدم التزامه على الخط، وأن هذه الآلية بدأ تطبيقها في العام الماضي، مشيراً إلى أنه يتم حجز كل سرفيس لا يلتزم بعمله على الخط لمدة سبعة أيام مع دفع الغرامة.

وكشف أنه تمت مخالفة الكثير من السرافيس بحجزها لمدة سبعة أيام مع دفع الغرامة لعدم التزامها على الخط.

ولفت خلف إلى أن المحافظة تعمل ضمن الإمكانيات المتاحة لزيادة عدد الباصات التي تعمل على خطوط ريف دمشق وذلك من خلال زيادة باصات النقل الداخلي إضافة إلى تسهيل تراخيص للشركات الخاصة التي ترغب في العمل على هذه الخطوط، مشيراً إلى أن هناك شركة خاصة حالياً تعمل في المحافظة وهناك شركة خاصة أخرى في طور التعاقد معها وبالتالي فإن المحافظة تشجع الاستثمار في موضوع النقل الداخلي.

ولفت خلف إلى أن مساحة ريف دمشق كبيرة وبالتالي فإنه يتم العمل على تأمين المواصلات ضمن الإمكانيات المتوافرة في المحافظة.

من جهته أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في المحافظة ريدان الشيخ أنه زاد عدد طلبات البنزين والمازوت للمحافظة بحدود أربعة طلبات ليصبح عددها ٤٨ طلباً لكل القطاعات منها ٢٣ طلب بنزين و٢٥ طلب مازوت تم تخصيص ٨ طلبات لقطاع النقل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الشيخ أن هذه الطلبات المخصصة للنقل كافية مبدئياً والوضع حالياً جيد، مشيراً إلى أنه ما دامت هناك توريدات في المحروقات فإنه سيكون هناك انفراجات أكثر في موضوع المحروقات.

ولفت إلى أنه تمت مخالفة الكثير من سائقي السرافيس الذين لم يلتزموا بخطوطهم وباعوا مخصصاتهم من المحروقات، مشيراً إلى أنه مراقبة هذه السرافيس من لجان المحروقات الفرعية والتموين ومن ثم مخالفة السائقين المتهربين ومن ثم يتم إرسال تقارير إلى المكتب التنفيذي بهذه المخالفات لمعرفة السرافيس المخالفة التي تم سحب بطاقات المحروقات منها حتى يكون المكتب التنفيذي على علم بهذه السرافيس التي تهربت من العمل على الخط.

أبناء تجمع جديدة عرطوز الفضل يعانون الحصول على الخبز.. ومطالب بفتح كوات المخبز الاحتياطي والبيع المباشر

رئيس المجلس البلدي: الأجدى تغيير جميع المعتمدين وزيادة مخصصات المخبز الاحتياطي

الوطن - خالد خالد

خلال فترة الحجر التي طبقت على تجمع جديدة عرطوز الفضل خلال ٢٠٢٠ ولتحقيق التباعد المكاني بين السكان تم تطبيق نظام المعتمدين لتوزيع مادة الخبز على الأهالي وضمن الأحياء، وبقي هذا الإجراء متبعاً بعد بيع المادة بموجب البطاقة الذكية، وأمام ذلك ونظراً للكثافة السكانية الكبيرة في التجمع زاد الطلب على الخبز في ظل تلاعب بعض المعتمدين وبيع المخصصات خارج التجمع وبأسعار جيدة وتحقيق مكاسب كبيرة على حساب الأهالي، حسبما يؤكده أبناء التجمع.

وطالب أبناء التجمع بإلغاء المعتمدين وفتح كوات (طاقات) المخبز للبيع المباشر لجميع المواطنين أسوة بمخبز جديدة البلد، وبما يقضي على ظاهرة تجارة الخبز، وفسح المجال أمام الجميع للحصول على المادة موضحين أن معظم المعتمدين غير ملتزمين بالأحياء والحارات المحددة لهم ويقومون بالبيع جانب المخبز نظراً للازدحام الكبير، وما يتخلل ذلك من معارك بين عدد من الشباب وغالباً ما تتحول المعركة من فردية إلى جماعية ويتم استخدام السلاح الأبيض (سكاكين) وتتم الاستعانة بعناصر من قسم الشرطة لحل المشاكل.

وبين أحد المعتمدين (طلب عدم ذكر اسمه خوفاً من إلغاء ترخيصه) وجود فساد في مخبز جديدة الفضل من عمال البسطة تحديداً، وبالاتفاق مع بعض الأشخاص الذين يبيعون الخبز على المفارق وللمطاعم وغيرها من الفعاليات وللأشخاص المقتدرين حيث يصل سعر الربطة لنحو ١٥٠٠ ليرة وهذا الأمر يحدث من دون علم المشرفين على المخبز، مبيناً أن بطاقات عدد من المعتمدين تبقى عند عمال البسطة وهم يقطعون الكميات من دون علم المعتمد ولذلك تم تغريم عدد من المعتمدين بمبالغ مالية نتيجة ذلك!

وأكد رئيس مجلس بلدة تجمع جديدة عرطوز الفضل محمد أحمد العلان أن فتح كوات المخبز أحد الإجراءات المطروحة للنقاش في المجلس البلدي وذلك للانتهاء من حالة الفوضى عند بعض المعتمدين، مشدداً على أن هذا الأمر (فتح الطاقات والبيع المباشر) سيعيق الحركة أمام البلدية والمجمع الخدمي (المنطقة الصحية، شعبة الأحوال المدنية، تكامل، عيادة ما قبل الزواج، نقابة الصيادلة، المركز الصحي، صالة السورية للتجارة) كما سيعيق الدخول والخروج نتيجة الازدحام الكبير على المخبز لوجوده في منطقة صغيرة ومحدودة المساحة وغير مناسبة لمكان المخبز، عدا عن وقوع المشاكل بين المواطنين، علماً أن المشاكل تقع يومياً في ظل وجود المعتمدين وستزداد أكثر عند فتح كوات المخبز.

وأشار العلان إلى الإجراء الأسلم والأكثر جدوى وهو تغيير جميع المعتمدين بالتجمع، نظراً لكثرة الشكاوى من المواطنين وبالتالي يتم القضاء على ظاهرة التجارة بالخبز واختيار الأشخاص ذوي السمعة الحسنة لاعتمادهم في الأحياء والحارات، مضيفاً إن مديرية التجارة الداخلية بريف دمشق تقوم حالياً بالتحقيق مع عدد من المعتمدين بموجب كتاب من شركة تكامل حول وجود خلاف بين كميات المسحوبات والمبيعات لدى هؤلاء المعتمدين وتم تغريم البعض منهم بمبالغ تتراوح بين ٣٠٠ ألف – ٧ ملايين ليرة.

وأوضح رئيس المجلس البلدي أن عدد البطاقات الذكية في تجمع جديدة الفضل ٢٠ ألف بطاقة ذكية وهذا مؤشر على الكثافة السكانية الكبيرة (٢٠٠ – ٢٢٥ ألف نسمة) التي شكلت عبئاً ثقيلاً على البلدية وخاصة في موضوع الخبز، مضيفاً إن مخصصات مخبز جديدة الفضل الاحتياطي ١٣ طناً من الدقيق وينتج نحو ١٣ ألف ربطة خبز يومياً (منها ٣ آلاف ربطة مخصصات لمعتمدين ١١ من خارج التجمع) وهي مخصصات لا يمكن تجاهلها لأنها موقعة من فرع تموين الريف، مطالباً بضرورة زيادة مخصصات الفرن الاحتياطي بمقدار ٢ طن لتغطية النقص الذي يذهب إلى المعتمدين خارج التجمع.

ولفت إلى أن الأمر الذي زاد سوءاً على أبناء التجمع عملية توطين الخبز في محافظة دمشق، حيث إن أغلبية أبناء التجمع الذين يقصدون دمشق يشترون الخبز منها ومن مخابزها، ولكن اليوم لم يعد يسمح لهم، الأمر الذي شكل ضغطاً كبيراً على المخبز الاحتياطي بالتجمع.